**عراق المحتل: المصطلحات السوقية والتعريفات التعبوية (1)**

[**طارق الدليمي**](http://assafir.com/ViewAuthor.aspx?AuthorID=2723&ArticleID=503335) 22-07-2016 01:39 AM

نشر هذا المقال في جريدة السفير بتاريخ [**2016-07-22**](http://assafir.com/TodayEdition.aspx?EditionDate=7/22/2016&Ref=Article) على الصفحة رقم 11 – قضايا وآراء

نزلت القوات البريطانية القادمة من الهند في البصرة العام 1915، ثم وصلت بعد ذلك إلى بغداد في 11 آذار 1917 بقيادة الجنرال ستانلي مود. كانت المقاومة عثمانية ـ عراقية مشتركة. وزعت حكومة الهند البريطانية بياناً في 19 آذار يقول: «جيوشنا لم تدخل مدنكم وأراضيكم بمنزلة قاهرين أو أعداء، بل بمنزلة محررين». وقد هاجم البيان الظلم العثماني ونهبه الاقتصادي وأكاذيب مدحت باشا «الإصلاحية». دهش الجنرال مود لهذه «الكذبة النبيلة» التي تعرفها الجيوش الغازية منذ أفلاطون. اعترض عليها وقال إن البيان يخلق بلبلة في أذهان العرب حول نيات بريطانيا المقبلة. هو يعتقد أن بريطانيا «تحتل» العراق، وأن سلطة الجيش البريطاني هي العليا والمطلقة. المداخلة «الهندية» أثبتت من دون مواربة أن «الخارج» لا يكتفي بصناعة التاريخ لدينا، إنما يكتبه كيفما يريد ومثلما تملي عليه مصالحه.يمكن الكلام من دون مبالغة أن بريطانيا منذ ذلك البيان قد جزأت «مقومات» الديموقراطية الرأسمالية لمصالحها المباشرة، ولوحت بأن تطبيق هذه المقومات سوية يشكل تهديداً جدياً لبناء الحكومة القادمة، ويعوق علاقتها السوقية مع المدنية الأوروبية. لكن الدرس الأول للاحتلال ـ التحرير في العام 1915، وقد تكرر في 2003، هو المخاطر الكبيرة للمشاركة المفاجئة للناس في الحياة السياسية من دون تخطيط مسبق، ومن دون وجود مؤسسات تستوعب هذه الإضافات الاجتماعية، وإلا فإن الديموقراطية هذه ستتوقف بعد استعمال صندوق الانتخابات وتتطاير مشاركة الناس في فضاء الصراع اليومي. ومنذ العام 1915 حتى العام 2003، مرت كل التحركات المفصلية السياسية بما يسمى مرحلة «التطور غير الأكيد»، ولم تحقق برامجها المطروحة.  
جدلية السيد والعبد  
ناقشت الأكاديمية الأميركية القديرة سوزان بوك ـ مورس أطروحة هيغل الشهيرة حول جدل العلاقة بين العبد والسيد. لقد تعاطف هيغل مع ثورة زنوج أفريقيا ضد الأقلية البيضاء المتسلطة، في هاييتي في العام 1790، وأطلق تسمية «اليعاقبة السود» على قادتهم. لكن نابليون في العام 1799 أرسل جيشه لاستعادة الجزيرة إلى حكمه. قاوم الثوار بضراوة وتمت هزيمة الجيش الفرنسي العام 1804 وانتصرت ثورة العبيد الأولى منذ «سبارتاكوس». فما كان من هيغل إلا أن استشاط غضباً من مقاومة الثوار جيش نابليون «التحريري». وقد اعتبرت الباحثة أن هيغل في ثنائيته، الاحتلال ـ التحرير، قد اخترق أطروحته السابقة تحت ضغط المركزية الثقافية الأوروبية الشوفينية. وهي أشارت بدقة إلى أن هيغل يعتقد أن ولادة «وعي» جديد لا بد من أن يؤدي إلى موت «وعي» آخر مضاد، وأن العلاقة بين الطرفين لا بد من أن تكون علاقة موت أو حياة في ظل مفهومين متناقضين لحركة التاريخ، وأن هيغل وكبار المفكرين في أوروبا لم يستوعبوا، وماركس من ضمنهم في موقفه من الاحتلال البريطاني للهند، الفشل المتكرر للاستشراق الكولونيالي في عالم الأطراف ودوره العضوي في عرقلة تحرر هذه الشعوب، وكيف يمكن أن يكون لها شأن في التطور السياسي العالمي.  
  
**حركة أيار 1941 وبريطانيا**  
في 3 نيسان 1941، بدأت الحركة بقيادة ضباط «المربع الذهبي» وعلى رأسهم صلاح الدين الصباغ وتعاون معه من السياسيين رشيد عالي الكيلاني وتسلم رئاسة حكومة الدفاع الوطني. تم تعيين «الشريف شرف» وصياً على العراق. وكان المفتي الفلسطيني أمين الحسيني في بغداد وأصبح من أقطابها. وأيد الفريق عزيز المصري الحركة وحاول الالتحاق بها لكنه فشل. قامت بريطانيا بالإنزال العسكري في البصرة جنوباً وقصفت طائراتها القوات العراقية في الحبانية غرباً في 2 أيار واشتعلت الحرب. وجه السفير البريطاني كيناهان كورنواليس رسالة إلى الشعب العراقي فيها: «يا أهل العراق أقسم لكم أغلظ الأيمان بأن بريطانيا العظمى لا نية لها قط باحتلال عراقكم أو بنزع استقلاله منه». قررت الحكومة إعادة العلاقات الديبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي وأرسلت الشخصية الوطنية المرموقة قاسم حسن (كان سابقاً عضواً في اللجنة المركزية لـ «الحزب الشيوعي العراقي») إلى موسكو لشرح أهداف الحركة، ولم يستقبله أي موظف رسمي سوفياتي. وأصدر المرجع الأكبر أبو الحسن الموسوي فتوى بمقــــاتلة الجيش البريطاني قبل أن تمنع القوات البريطانية استعمال الراديو في البلاد.  
في 18 أيار جاءت جحافل بريطانية من فلسطين ومعها قوات البادية «الفيلق العربي»، بقيادة غلوب باشا، وهاجمت الفلوجة واحتلتها. انسحبت القوات العراقية الى بغداد في 22 أيار. وفي 27 أيار زحفت القوات البريطانية نحو بغداد، فترك قادة الحركة العاصمة باتجاه إيران في 30 أيار وانتهت الحرب بهدنة أشرف عليها كورنواليس. كان اليسار العراقي مع الحركة إلى يوم الزحف البريطاني نحو بغداد. ثم تبدل الموقف بعد ذلك لأن الحرب اشتعلت على الجبهة الألمانية - السوفياتية في 22 حزيران 1941، واعتبرت قيادات اليسار أن الجيوش البريطانية تساهم في بناء جبهة عالمية ضد النازية. وعليه، فمن الضروري مساندتها وتقديم خدمات لها وتحديداً في خطوط مواصلاتها العسكرية. بدأ منذ تلك اللحظة الفصل «التحريري» للقوات البريطانية.  
  
**صعود البونابرتية العسكرية**  
في 14 تموز 1958 استولى الجيش على السلطة السياسية وتم إنهاء العهد الملكي وبقيت الدولة القديمة في ظل الجمهورية الجديدة. تم تحطيم تمثال الجنرال مود، واعتبر اليسار وبعض القيادات الليبرالية أن «الثورة» هي إعادة الروح «العراقوية» للبلاد. وقد وضع رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم مصطلحات وتعاريف تستند إلى التحليل المذكور. كانت شعارات قاسم حول القومية العربية «المتحررة» تواجه شعارات القومية «المزيفة» للحركة العربية الناصرية. وكان يطلق على العراق اسم «الجمهورية العراقية الخالدة»، وقد اعتبر أن الانفصال في 28 أيلول 1961 هو حركة «تحرر» سورية ضد «الاحتلال» المصري، وأن الشعب السوري بدأ مسيرته في بناء «الجمهورية السورية الخالدة». أيد «الحزب الشيوعي العراقي» الانفصال وطالب بحماية الشعب السوري أمام المخاطر الناصرية والإسرائيلية. وفي زيارة المفتي الفلسطيني أمين الحسيني في 5 أيار 1962 التقى بقاسم الذي حدثه عن ضرورة قيام «الجمهورية الفلسطينية الخالدة»، التي تتحرر من «الاحتلالات» الإسرائيلية والمصرية والأردنية.  
  
**الاستقطاب السياسي «الكلتشري»**  
منذ نهاية الانتداب البريطاني للعراق العام 1932، يمكن الحديث عن بداية استقطاب ثنائي سياسي «كلتشري» في الحياة الثقافية والسياسية في الوطن. الأول يتفاعل مع الجوانب الاستعمارية للرأسمالية البريطانية، والأميركية بعدها، من أجل حماية الطبقات الحاكمة وتحت ذريعة المخاطر الإقليمية على العراق. وقد مثل السياسي المعروف نوري السعيد الكثافة النوعية لهذا الاستقطاب من أجل بناء المؤسسات الدستورية على الغرار البريطاني، وتأسيس علاقة مع المحيط العربي ضمن هذه المصالح المشتركة العراقية ـ البريطانية. أما ثاني جوانب الاستقطاب فتمثل بطلب الاندماج بالوجه الحضاري التقدمي للرأسمالية العالمية وبدمج الديموقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية بالاستقلال السياسي والسيادة الوطنية، على أن تقام علاقة عضوية معينة مع الدول العربية ضمن خصوصية التطور الجاري. وقد قاد هذا التيار الشخصية الوطنية الفذة كامل الجادرجي الذي توفي العام 1968 من دون أن يتخلى عن ثوابته التاريخية. كان الجادرجي قد ساهم سياسياً في أول انقلاب عسكري في العراق بقيادة بكر صدقي في العام 1936. لكنه استقال من الوزارة متهماً الانقلاب بالديكتاتورية، وبأنه خرج عن برنامج «الشعبية» وأهدافها. ومنذ ذلـــك التاريخ استمر الجادرجي في حذره وشكوكه في الانقلاب العسكري مطالباً بعد 14 تموز 1958 بضرورة رجوع الجــــيش الى ثكناته وتسليم السلطة إلى القوى الوطنية و «جبهة الاتحاد الوطـــني» التي تأسست في 9 آذار 1957 وبدء حياة سياســــية دستورية متكاملة. ويتضمن موقف الجــادرجي تعريفه الناضج للمجتـــــمع الأهلي: السياسة من أجل الناس، بناء النظام الديموقراطي ومؤسساته للدفــــاع عن الناس. وكــــان يؤكد دائماً أن بقاء الجــــيش في السلطة هو تعطيل في سيرورة النقلة إلى المجتمع الأهلي الحر.

**العراق المحتل: المصطلحات السوقية والتعريفات التعبوية (2)**

[**طارق الدليمي**](http://assafir.com/ViewAuthor.aspx?AuthorID=2723&ArticleID=503476) 23-07-2016 01:44 AM

نشر هذا المقال في جريدة السفير بتاريخ [**2016-07-23**](http://assafir.com/TodayEdition.aspx?EditionDate=7/23/2016&Ref=Article) على الصفحة رقم 11 – قضايا وآراء

غني عن البيان أن القطيعة التاريخية بين الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية من جهة، والاستقلال السياسي والسيادة الوطنية من جهة أخرى، لمدة نصف قرن تقريباً، منذ صعود البونابرتية العسكرية في العراق العام 1958 حتى احتلاله العام 2003، خلقت هوة سحيقة بين السياسة والثقافة في التطبيق العملي. وقد نجمت عن ذلك انزياحات حادة للقوى السياسية نحو المرجعيات الاجتماعية السابقة على الدولة. هكذا كانت حال المعارضة خارج البلاد، تحديداً منذ بداية الحرب العراقية الايرانية في أيلول 1980. منذ تلك الفترة، أصبح البديل متمثلاً بالاستقطاب الطوائفي الذي يخلو من القطبين السابقين من النمط السعيدي (نوري السعيد) أو النمط الجادرجي (كامل الجادرجي ـ راجع الجزء الأول من المقالة). بمعنى آخر، أصبحت الثنائية «الطبيعية» في تحديد الفواصل بين «المثقف» و «السياسي» صعبة المنال، وأدى ذلك إلى تفتيت إمكانيات تحرير المعرفة من الشوائب العالقة، في مجرى مكافحة الاستبداد السياسي الحاكم أو مخاطر التهديدات الخارجية باحتلال العراق. هكذا، لم يعُد ممكناً الارتقاء إلى حالة نوعية جديدة، وفقدت فرص بناء شخصيات ذات «كاريزما» خاصة، يكون لها دورها المهم في إدارة عجلة الحياة السياسية في المهجر أو في الوطن.  
  
**التاريخ يعيد نفسه**  
في دراسته الفذة «الثامن عشر من بروميرلويس بونابرت»، يذكر ماركس في البداية: «يقول هيغل في مكان ما إن جميع الأحداث والشخصيات العظيمة في تاريخ العالم تظهر، إذا جاز القول، مرتين. وقد نسي أن يضيف: المرة الأولى كمأساة والمرة الثانية كمسخرة». لكن المؤرخ الماركسي البريطاني كريستوفر هيل (توفي في شباط 2003) يؤكد استناداً إلى القاعدة الجدلية لماركس نفسها، أن «دراسة» التاريخ يجب أن تعيد نفسها مرات عدة، حتى تتمكن من فهم تحول «المصادفات السياسية» إلى «ضرورات تاريخية» حاسمة. ذلك أن الماضي لا يمكن تغييره، لكن الحالي يمكن أن يتغير. وكل جيل عليه أن يطرح أسئلة جديدة حول الماضي، لأنه يعيد عيشه مرة ثانية، ويقابل أوجها مختلفة للتجارب التي مارسها السلف.  
من هذه الزاوية، فإن المستنقع الفكري التي تعيشه «نخب» الاحتلال في العراق اليوم، هو تكرار للحالة السابقة نفسها قبل الاحتلال، أي حين كانت منزوعة السلاح وتقيم علاقات مهينة مع المراكز العالمية التي خططت للغزو والاحتلال منذ العام 1991. وقد كانت هذه القيادات تتحدث عن مرحلة انتقالية جديدة ستنشأ بعد التحرير، لتملأ الفراغ بعد انهيار النظام القديم. لكن الذي حصل، على العكس من «تحليلات» هذه النخب وتطلعاتها، أنها دشنت في العراق والمنطقة العربية أسوأ تجربة عرفتها الشعوب التواقة فعلاً «للتحرر» من الطغيان الداخلي والغزو الخارجي.  
  
**المرحلة الانتقالية «قبل» التحرير والاحتلال**  
كان التحليل التقليدي للمعارضات الخارجية منذ العام 1979، لناحية صعود صدام حسين إلى السلطة وانفجار الثورة الإسلامية في إيران، يعكس انتظار حصول حدث غير عادي ينجم عنه انهيار النظام واستلام السلطة من قبل المعارضة عن طريق الدعم الخارجي. لم يكن هذا الدعم واضحاً ومفصلاً، والخلل ليس في المعارضة فقط، إنما في عدم وضوح رؤية التغيير في العراق عند المراكز الأمبريالية العالمية وغموض الوسائل المتاحة أو اللازمة لإنجاز التغيير، لا سيما لدى القوى الاقليمية. وعندما انفجرت الحرب العراقية الايرانية العام 1980، ظهرت حالة من التفاؤل عند الغالبية الساحقة من المعارضة في الخارج لجهة أهمية استثمار الحرب للقيام بعملية التغيير، حتى لو كانت على حساب انهيار الدولة العراقية وفقدان الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية. في هذا الإطار، حدثت نقلة حادة من مرحلة الاستقطاب السياسي السابقة إلى طور جديد من الاستقطاب الطوائفي، ضمن مرحلة انتقالية غريبة تسبق مراحل الغزو والاحتلال بمسافات طويلة. بهذا المعنى، فقد كان سلوك المعارضة في الخارج وكأنها تتولى «السلطة السياسية» عملياً وهي خارج البلاد، أو في أحسن الأحوال موجودة على رقعة صغيرة من البلاد وتحت حماية القوة السياسية والعسكرية للامبريالية العالمية.  
في هذه الصورة المركبة والمعقدة، نعثر على صيغ مختلفة ومتناقضة لقوى المعارضة هذه في إطار متناغم من المصالح العالمية والإقليمية. فالمناخ العام يفرض القول بوجود: أولاً، مرحلة «انتقالية» تنمو مع إرهاصات التدخلات الأجنبية وتطور المطامع العالمية المباشرة وغير المباشرة في العراق وموارده النفطية ومكانته الجيوسياسية. وثانياً، نمو الاستقطاب الطوائفي في هذه البيئة الملتبسة والمشحونة. وثالثاً، تطور بناء «ازدواجية للسلطة» في خارج البلاد أو في مساحات محددة منها، وتحت الرعاية الامبريالية العالمية.  
والملفت أن هذه الاستدارات للمعارضة لم تحصل في سياق التطور المطلوب من أجل التغير «الكمي» لحركة المعارضات السياسية إلى تغير «نوعي» في برامجها السياسية أو في تطلعاتها المستقبلية، أو ضمن إطار المحافظة على وحدتها السياسية وكذلك وحدة العراق الجيوسياسية. ما حصل بالضبط هو العكس تماماً، وبمباركة كاملة من قبل أهم الدول الاقليمية، إيران ودول الخليج وتركيا، وبمظلة دولية متشابكة بقيادة الامبريالية الأنكلو-أميركية. وكانت هذه المرحلة «الانتقالية» مفعمة بالتناقضات الحادة بين القوى الطوائفية والعرقية وخلافاتها العلنية حول حكم «المحاصصة» القادم، فضلاً عن سجالاتها المحتقنة واحتكامها حتى للسلاح تحت مظلة الصراعات القبلية والنهب الاقتصادي غير المبرمج من قبل دول الإقليم والمراكز العالمية المنخرطة في التحضير للغزو والاحتلال.  
  
**النموذج المتسق للشريف علي بن الحسين**  
يشكل نموذج المعارضة «الملكية» بقيادة الشريف علي بن الحسين حالة فريدة وهزيلة في مضمونها السياسي وشكلها التنظيمي، خصوصاً لناحية ادعاء أنها تمثل التركة التاريخية للعهد الملكي المُباد، ولجهة أنها تطمح إلى إعادة عقارب الساعة إلى الوراء والتحكم بالعراق تحت سنابك خيول الاحتلال الأجنبي. وقد ولد الأمير علي بن الحسين في بغداد العام 1956 في أحضان أسرة هاشمية حاكمة. أبوه هو الشريف الحسين بن علي، وأمه الأميرة بديعة بنت الملك علي بن الحسين الأول وأخت الأمير عبد الاله خال الملك فيصل الثاني. تمكن والد الأمير علي، الحسين بن علي، وزوجته الأميرة بديعة وأولادهم من النجاة من مذبحة العائلة المالكة في قصر الرحاب في 14 تموز 1958 يوم صعود البونابرتية العسكرية. هربت العائلة عن طريق سيارة رسمية تابعة للسفارة السعودية في بغداد.  
وفي 25 كانون الثاني 1959، التقى الشريف حسين بن علي في جنيف بالسفير البريطاني السابق في العراق مايكل رايت، وبدوره أبرق هذا الأخير إلى حكومته في لندن مقترحات الشريف المذكور: «برغم أن حكومة قاسم الحالية مسؤولة عن اغتيال العائلة المالكة، فإنه يتعامل بموضوعية مع مستقبل العراق والشرق الأوسط». ومن هذا المنطلق، فقد توصل إلى قناعة مفادها أنه يفيد، في الوقت الراهن على الأقل، أن يبقى قاسم في الحكم إذا استمر على نهجه الحالي، وأن المصيبة العظمى التي يمكن أن تحل بالعراق والشرق الأوسط تتمثل بسقوط العراق تحت سيطرة عبد الناصر. فلو حدث ذلك، فإن عبد الناصر بعد وقت قصير سيُحكم سيطرته على السعودية والكويت وسائر الخليج، وسوف تترسخ هذه السيطرة باستمرار وسيصبح من غير الممكن إضعافها. لذلك، سيكون من الأفضل أن يصبح العراق شيوعياً، حيث يمكن قلب هذا النظام في مرحلة لاحقة لعدم ملاءمته عادات وتقاليد الشعب، خلافاً لاحتمال سيطرة عبد الناصر على العراق، حيث لا يمكن إرخاء قبضته.  
الملفت في الأمر الآن، وبعد مرور أكثر من نصف قرن، يعلن في الإعلام العراقي أن الشريف علي بن الحسين قد رُشح لوزارة الخارجية من قبل اللجنة التي شكلها «التيار الصدري»، والمختصة بترشيح الوزراء المستقلين لحكومة التكنوقراط العتيدة. علماً أن المستشرق المعروف برنارد لويس مع جيمس وولسي، المدير السابق للاستخبارات المركزية الأميركية، بين أعوام 1993 و1995، كتبا سوية مقالة في «جورنال وول ستريت» ـ 29 تشرين الأول 2003، اقترحا فيها أن أفضل الحلول للعراق يتمثل بإعادة الملكية الدستورية، من العائلة الهاشمية المغدورة التي كانت سابقا تحكم العراق، وأن يتعاون مع الملك الجديد سياسي شيعي معتدل ومحنك و «عراقوي» الميول، يتمتع بعلاقة مرضية مع المرجعية العليا في العراق.

**اقرأ أيضاً**